



مذكرة توضيحية

بشأن اتفاق التعاون في مجال الهيدروكاربورات والطاقة بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الصين الشعبية

تم إبرام اتفاق للتعاون في مجال الهيدروكاربورات والطاقة بين المملكة المغربية وجمهورية الصين الشعبية ببجين في 11 مايو 2016، من أجل تنمية مجالي الهيدروكاربورات والطاقة في البلدين.

ويرتكز التعاون في إطار هذا الاتفاق، دون الحصر، على المجالات التالية:

مجال الهيدروكاربورات:

- التنقيب عن النفط وتنميته؛
- التنقيب عن الغاز وتنميته؛
- التنقيب عن الهيدروكاربورات غير التقليدية وتنميتها.

مجالي الكهرباء والطاقات المتجددة:

- الكهرباء بما في ذلك الإنتاج والنقل والتوزيع والربط الكهربائي الدولي؛
- الطاقات المتجددة وخاصة الشمسية والريحية والكهرومائية ومحطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ والكتلة الحية.

يتفق الطرفان كذلك على تشكيل لجنة لقيادة وتنفيذ هذا الاتفاق. ويعهد لهذه اللجنة مسؤولية تخطيط وتتبع وتنسيق الأنشطة والمشاريع المبرمجة في إطار هذا الاتفاق. وتناط بهذه اللجنة أيضا مسؤولية وضع خارطة طريق للتعاون، متعددة السنوات .

بموجب المادة (8) من هذا الاتفاق، "يوجه كل طرف إشعار خطي للطرف الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، بعد استكمال المساطر القانونية الداخلية الضرورية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ويدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ اصدار آخر إشعار. ويظل ساري المفعول لمدة ست (06) سنوات".

16 - 25 - 11

اتفاق التعاون
في مجالي الهيدروكربورات والطاقة
بين
حكومة المملكة المغربية
و
حكومة جمهورية الصين الشعبية

إن حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية الصين الشعبية

المشار إليهما فيما بعد "بالطرفين":

- اعتبارا للعلاقات التاريخية وعلاقات الصداقة القائمة بين البلدين،
- اعترافا بالمصلحة المتبادلة بين الطرفين لتطوير أنشطة التعاون في مجالي الهيدروكربورات والطاقة،
- قناعة منهما بأن التعاون الثنائي في مجالي الهيدروكربورات والطاقة يحقق المنفعة المتبادلة للبلدين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- وتعبيرا عن الإرادة المشتركة لتنفيذ أنشطة تعاون تمكن من إنجاز مشاريع ذات منفعة متبادلة في مجالي الهيدروكربورات والطاقة:

إتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى

يشكل هذا الاتفاق إطار للتعاون من أجل تنمية مجالي الهيدروكربورات والطاقة في البلدين.

المادة الثانية

يرتكز التعاون في إطار هذا الاتفاق، دون الحصر، على المجالات التالية:

مجالي الهيدروكربورات:

- التنقيب عن النفط وتنميته؛
- التنقيب عن الغاز وتنميته؛
- التنقيب عن الهيدروكربورات غير التقليدية وتنميتها.

مجالي الكهرباء والطاقات المتجددة:

- الكهرباء بما في ذلك الإنتاج والنقل والتوزيع والربط الكهربائي الدولي؛
- الطاقات المتجددة وخاصة الشمسية والريحية والكهرومائية ومحطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ والكتلة الحية.

المادة الثالثة

اتفق الطرفان على إعطاء الأولوية لتطوير الأنشطة المحددة في الملحق 1 والملحق 2 من اتفاق التعاون هذا، والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

المادة الرابعة

اتفق الطرفان على تشكيل لجنة لقيادة وتنفيذ هذا الاتفاق. وبعهد لهذه اللجنة مسؤولية تخطيط وتبني وتنسيق الأنشطة والمشاريع المبرمجة في إطار هذا الاتفاق. وتناط بهذه اللجنة كذلك مسؤولية وضع خارطة طريق للتعاون، متعددة السنوات.

تجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بالتناوب في المغرب والصين. ويترأس اجتماع هذه اللجنة الموقعين على هذا الاتفاق أو ممثليهما.

المادة الخامسة

تشرف على تنفيذ وتنسيق ووضع هذا الاتفاق الهيئات التالية:

- وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة بالمملكة المغربية.

- الإدارة الوطنية للطاقة بجمهورية الصين الشعبية.

في حالة حدوث أي تغيير لهاتين الهيئتين، يقوم الطرف المعني بإشعار الطرف الآخر، خطياً، عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة السادسة

يشجع الطرفان إبرام اتفاقيات نوعية بين الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة والشركات من البلدين لإنجاز أنشطة ومشاريع التعاون في إطار هذا الاتفاق.

المادة السابعة

كل المعطيات والمعلومات أو أي شيء آخر محصل عليه من الطرفين أو مسلم من طرف لطرف آخر، بمناسبة الدراسات والأشغال التي ستنجز في إطار هذا الإتفاق، تكتسي طابع السرية ولا يمكن الإفصاح عنها لطرف ثالث إلا بموافقة قبلية وخطية من الطرف الآخر.

المادة الثامنة

يوجه كل طرف إشعار خطي للطرف الآخر، عبر القنوات الدبلوماسية، بعد استكمال المساطر القانونية الداخلية الضرورية لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ. ويدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ إصدار آخر إشعار. ويظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة ست (06) سنوات.

يمكن إلغاء هذا الاتفاق بطريقة توافقية. ما لم يتم التعبير من أحد الطرفين عن وجود نية في إنهاء هذا الاتفاق، يحدد بصفة تلقائية ومتتالية لمدة ستة سنوات اللاحقة.

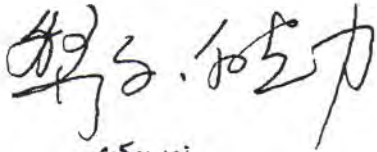
المادة التاسعة

لا يؤثر إلغاء أو إنهاء فترة صلاحية العمل بهذا الاتفاق على الأنشطة والمشاريع في طور التنفيذ وفقا لمقتضيات هذا الاتفاق.

حرر في بكين بالصين، بتاريخ 11 ماي 2016، في نظيرين أصليين وبثلاث لغات العربية والصينية والإنجليزية، وللنصوص نفس الحجية. وفي حالة وجود خلاف في التأويل، يرجح النص باللغة الانجليزية.

عن

حكومة جمهورية الصين الشعبية



نور بيكري

المدير العام للإدارة الوطنية للطاقة

عن

حكومة المملكة المغربية



عبد القادر اعمار

وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة

الملحق 1

التعاون في مجال الهيدروكربورات

فيما يتعلق بمجال الهيدروكربورات، اتفق الطرفان على أن يتم التعاون بينهما عبر الأنشطة التالية:

- البحث وتنمية التنقيب واستغلال الهيدروكربورات؛
- تحليل وتقييم الأحواض الرسوبية؛
- دعوة الشركات الصينية العاملة في مجال الهيدروكربورات للمشاركة في برامج التنقيب عن النفط والغاز في الأحواض الرسوبية المغربية؛
- تدبير وتسجيل ومعالجة البيانات والمعطيات الإهتزازية؛
- دراسة تقنيات المختبرات والجيوكيمياء العضوية؛
- هندسة المكامن النفطية والغازية؛
- تبادل المعلومات بشأن الاتفاقيات النفطية وتدبير العقود النفطية؛
- تبادل الوثائق والخبرات في مجال المعلومات وإنشاء النظم المعلوماتية المتعلقة بالهيدروكربورات؛
- التكوين والمشاركة في التظاهرات المنظمة من قبل الأطراف في هذا المجال.

الملحق 2

التعاون في مجالي الكهرباء والطاقات المتجددة

يهدف تحديث قطاع الكهرباء والطاقات المتجددة في المملكة المغربية، تدعو وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حكومة جمهورية الصين الشعبية، لتقديم الدعم الضروري للإجراءات المتعلقة بتطوير وتنفيذ مشاريع في مجالات الكهرباء والطاقات المتجددة، ويرتكز التعاون في هذا المجال على ما يلي:

- تبادل البيانات والوثائق العلمية والتقنية المتعلقة بخبرة الطرفين في مجالات الطاقات المتجددة بما في ذلك الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والطاقة الريحية والكتلة الحية:
- التعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة بين الفاعلين في كلا البلدين أو في بلدان أخرى؛
- تشجيع الاستثمار لتطوير وتنفيذ مشاريع مشتركة متعلقة بالطاقات المتجددة؛
- تطوير القدرات في مجال الكهرباء والطاقات المتجددة كالتصميم والهندسة وتركيب نظم الطاقات المتجددة وتدريب دمج الطاقات المتجددة في شبكة توزيع الكهرباء؛
- البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الطاقية؛
- تشجيع تبادل الخبرة بين المقاولات المتوسطة والصغرى في مجالات الطاقة؛
- تسهيل الدعم الضروري لتوحيد معايير تكنولوجيات الكهرباء والطاقات المتجددة وتطبيقاتها؛
- عقلنة التكنولوجيات الشمسية وتطوير تكنولوجيات جديدة تتلاءم مع الظروف المناخية المحلية؛
- تطوير الشبكات ومدونات تخطيط الشبكات الكهربائية؛
- دراسات السوق والاندماج الصناعي؛
- تطوير الشبكات الذكية في مجال توزيع الطاقة الكهربائية (الشبكة الذكية)؛
- تطوير الإنارة العمومية من مصادر الطاقة الشمسية.